

التكليف الثامن

إعداد الباحثة : رباب عبدالله الرحيلي

إشراف الدكتورة : دعاء سلمان

مقرر: قضايا بحثية ٢

الفصل الدراسي الثاني للعام الدراسي ١٤٤٦/٢٠٢٤

مسح أدبي للرسالة

في تطوير مفهوم سيادة الدولة، وهو مبدأ أساسي من مبادئ (CJ) اتبعت الدراسة في دور محكمة العدل الدولية (القانون الدولي.

يشير إلى التطور التاريخي لسيادة الدولة، مع ملاحظة انتقالها من مفهوم مطلق إلى مفهوم مع قيود مختلفة بسبب التطور السريع للقانون الدولي العام.

تناقش الرسالة تأثير محكمة العدل الدولية على القانون الدولي العام وتأثيره المحدد على مفهوم سيادة الدولة، مع تسليط الضوء على قرارات المحكمة بشأن السيادة الإقليمية والوظيفية.

تستشهد الدراسة بأعمال جوليو باربوزا وتشارلز روسو لدعم تحليلها للقانون الجنائي الدولي والقانون الدولي العام، على التوالي.

التركيز على سيادة الدولة: تتناول الأطروحة بشكل فعال تطور مفهوم سيادة الدولة، وتسلط الضوء على انتقالها من الشكل المطلق إلى الشكل الأكثر تقييدًا بسبب التطورات في القانون الدولي العام.

دور محكمة العدل الدولية: يؤكد على الدور الهام لمحكمة العدل الدولية في تشكيل وتطوير قواعد القانون الدولي العام، لا سيما فيما يتعلق بسيادة الدول.

التكيف مع السياقات الحديثة: تخلص الدراسة إلى أن مفهوم السيادة يتطور استجابة للطبيعة المترابطة للمجتمع الدولي، مما يعكس التحول من التفسيرات التقليدية إلى التفسيرات الحديثة.

**** النهج الشامل **: تحاول الأطروحة تحديد مبدأ السيادة حرفيًا ووفقًا لمبادئ القانون العام، مما يشير إلى نهج شامل لفهم مفهومه.**

بشكل عام، تقدم الأطروحة فحصًا تفصيليًا لتطور سيادة الدولة في إطار القانون الدولي، مع التركيز بشكل خاص على مساهمات محكمة العدل الدولية.

تقييم عرض النتائج فيما يتعلق بالأدب

تقدم الدراسة النتائج من خلال تسليط الضوء على تطور مفهوم سيادة الدولة، بما يتماشى مع الأدبيات التي تشير إلى أن السيادة لم تعد مطلقة ولكنها تخضع لتطورات القانون الدولي.

يؤكد على دور محكمة العدل الدولية في تشكيل هذا الفهم الحديث، والذي يتوافق مع الأدبيات الموجودة حول تأثير المحكمة في القانون الدولي.

تعكس النتائج الترابط بين المجتمع الدولي، وهو موضوع تمت مناقشته بشكل شائع في أدبيات القانون الدولي المعاصر.

تتفق نتائج الدراسة مع الأدبيات التي تنظر إلى سيادة الدولة كمفهوم ديناميكي يتطور جنبًا إلى جنب مع احتياجات المجتمع الدولي والأطر القانونية .

ما الأدبيات المحددة التي تدعم هذه النتائج؟

الأدب الذي يدعم النتائج:

****عمل جوليو باربوزا:** تشير الدراسة إلى عمل جوليو باربوزا في القانون الجنائي الدولي، الذي يدعم الطبيعة المتطورة لسيادة الدولة في سياق القانون الدولي.

****مساهمات تشارلز روسو**:** تم الاستشهاد بـ «القانون الدولي العام» لتشارلز روسو للتأكيد على تحول سيادة الدولة من مفهوم تقليدي إلى مفهوم حديث، مما يعكس التغيرات في المجتمع الدولي.

****دراسة نيكولاس شريف**:** على الرغم من عدم تفصيله في السياقات المقدمة، فقد تم ذكر عمل نيكولاس شريف، مما يشير إلى أهميته للمناقشة حول سيادة الدولة والقانون الدولي.

تدعم هذه المراجع بشكل جماعي نتائج الدراسة حول دور محكمة العدل الدولية في تطوير سيادة الدولة.

لم تذكر الرسالة صراحة الارتباط بأدبيات محددة. ومع ذلك، فإنه يناقش تطوير مفهوم سيادة الدولة ودور محكمة العدل الدولية، مما يشير إلى أنها قد تعتمد على النظريات والسوابق القانونية القائمة في القانون الدولي .

تحاول الدراسة تحديد مبدأ السيادة وفقًا لمبادئ القانون العام، مما يعني وجود صلة بالأدبيات القانونية الأوسع، على الرغم من عدم توفير مراجع محددة في السياقات.

يشير تطور سيادة الدولة من مفهوم مطلق إلى مفهوم أكثر تقييدًا إلى المشاركة في التطورات القانونية التاريخية والمعاصرة، والتي قد تنطوي على مراجعة الأدبيات، على الرغم من عدم ذكرها صراحة .

التطوير المفاهيمي: تناقش الرسالة تطور سيادة الدولة، لكنها لا تذكر صراحة أسباب الاتفاقيات المحددة المتعلقة بهذا المفهوم .

دور محكمة العدل الدولية: بينما تسلط الدراسة الضوء على دور محكمة العدل الدولية في تطوير سيادة الدول، إلا أنها لا تقدم أسباباً تفصيلية للاتفاقيات التي أبرمتها المحكمة .

تحليل عام: ينصب التركيز أكثر على تحويل وتطوير السيادة بدلاً من الاتفاقيات المحددة أو أسبابها .
تتناول الرسالة في المقام الأول تطوير وتحويل مفهوم سيادة الدولة بدلاً من تفصيل أسباب اتفاقيات محددة.

**** تطور السيادة**:** تقدم الأطروحة مناقشة متعمقة حول تطور مفهوم سيادة الدولة، مع تفصيل تحولها من

الشكل المطلق إلى الشكل الأكثر تقييدًا بسبب التطور السريع للقانون الدولي العام.

دور محكمة العدل الدولية: يدرس بشكل نقدي دور محكمة العدل الدولية في تطوير مفهوم سيادة الدولة، ويسلط

الضوء على أهميتها في تشكيل القانون الدولي.

التفسيرات الحديثة: تناقش الدراسة كيف تكيف مفهوم السيادة مع الطبيعة المترابطة للمجتمع الدولي، مما

يعكس التحول من التفسيرات التقليدية إلى التفسيرات الحديثة.

**** تحليل شامل**:** تحاول الأطروحة تحديد مبدأ السيادة حرفيًا ووفقًا لمبادئ القانون العام، مما يشير إلى نهج شامل لفهم

مفهومه.

بشكل عام، تقدم الأطروحة مناقشة شاملة ونقدية حول تطوير سيادة الدولة، مع التركيز على مساهمات محكمة العدل الدولية.

الحصانة البرلمانية ومدى تطبيقها في المملكة الأردنية الهاشمية

مسح أدبي للرسالة

تناقش الرسالة مفهوم الحصانة البرلمانية، وهو مبدأ دستوري يحمي أعضاء البرلمان من الإجراءات القانونية، مما يسمح لهم بأداء واجباتهم دون خوف من الملاحقة القضائية.

يسلط الضوء على السلطات الواسعة الممنوحة للسلطات التشريعية في العديد من البلدان، مع التأكيد على دورها في السيطرة السياسية على السلطة التنفيذية.

تقترح الدراسة توسيع نطاق الحصانة البرلمانية لتشمل الجوانب الشخصية والمكانية والمواضيعية والإجرائية والزمينية، وضمان حماية الأعضاء في وظائفهم التشريعية.

تشير الرسالة أيضًا إلى السياق التاريخي للحصانة البرلمانية في الأردن، حيث تعود جذورها إلى دستور عام ١٩٢٨

تبحث الرسالة في مفهوم الحصانة البرلمانية، مع التركيز على تطبيقها ونطاقها ضمن الإطار التشريعي الأردني. يحلل بشكل نقدي التطور التاريخي للحصانة البرلمانية في الأردن، ويسلط الضوء على تأسيسها منذ دستور عام ١٩٢٨ وأثارها على المساواة التشريعية.

تختتم الدراسة بتوصيات لتوسيع نطاق الحصانة، مما يشير إلى أنها يجب أن تغطي الجوانب الشخصية والمكانية. والمواضيعية والإجرائية والزمنية لضمان الحماية الشاملة لأعضاء البرلمان. تؤكد الأطروحة على أهمية الحصانة في تمكين المشرعين من أداء واجباتهم دون خوف من الإجراءات العقابية، إلا في حالات الجرائم الصارخة بإذن المجلس.

تقييم عرض النتائج من حيث اتفاقها مع الأدبيات ؟

لا تقدم الرسالة تفاصيل محددة حول كيفية توافق النتائج مع الأدبيات الموجودة، حيث تركز السياقات المقدمة بشكل أكبر على النطاق والتوصيات المتعلقة بالحصانة البرلمانية بدلاً من المقارنة مع الدراسات السابقة .

. تؤكد الدراسة على الحاجة إلى توسيع الحصانة البرلمانية، مما يشير إلى تفسير أوسع مما هو معتاد، لكنها لا تذكر صراحة كيفية مقارنة هذه النتائج بالأدبيات الموجودة أو تناقضها معها.

بدون إشارات صريحة إلى الأدبيات في السياقات المقدمة، ليس من الواضح كيف يتم وضع النتائج ضمن الخطاب الأكاديمي الأوسع حول الحصانة البرلمانية.

لا تحدد السياقات المقدمة أي مؤلفات معينة لم تتم الإشارة إليها في الدراسة. وينصب التركيز في المقام الأول على مفهوم ونطاق الحصانة البرلمانية، وخاصة في السياق الأردني، دون ذكر دراسات أو مؤلفين سابقين محددين .

يبدو أن الدراسة تركز على الممارسات التشريعية والتوصيات لتوسيع المناعة، لكنها لا تناقش صراحة كيفية ارتباط هذه

النتائج أو اختلافها عن الأدبيات الأكاديمية الموجودة

هل تم شرح أسباب الاتفاق وإيضاح الأسباب ؟

لا تذكر السياقات المقدمة صراحة ما إذا كانت أسباب أي اتفاق قد تم شرحها. وينصب التركيز على الحصانة البرلمانية ونطاقها ضمن الإطار التشريعي الأردني.

تناقش الدراسة الحاجة إلى توسيع نطاق الحصانة والشروط التي يمكن بموجبها اتخاذ إجراءات عقابية ضد أعضاء البرلمان، ولكنها لا تفصل أسباب أي اتفاقيات أو قرارات محددة. بدون سياق إضافي، ليس من الواضح ما إذا كانت أسباب أي اتفاقات قد تم تناولها في الدراسة.

هل تم الربط بين الأدبيات ؟

لا تذكر السياقات المقدمة صراحة ما إذا كانت الأدبيات مرتبطة بالدراسة. تركز الملخصات على موضوع الحصانة البرلمانية في الأردن ولكنها لا تشير إلى أي مؤلفات محددة أو دراسات سابقة.

بدون معلومات إضافية، ليس من الواضح ما إذا كانت الدراسة تتضمن مراجعة الأدبيات أو روابط للبحث الحالي حول هذا الموضوع.

عمق المناقشة في الأطروحة

تناقش الرسالة مفهوم الحصانة البرلمانية في الأردن، مع التركيز على سياقها التاريخي وتطبيقها الحالي.

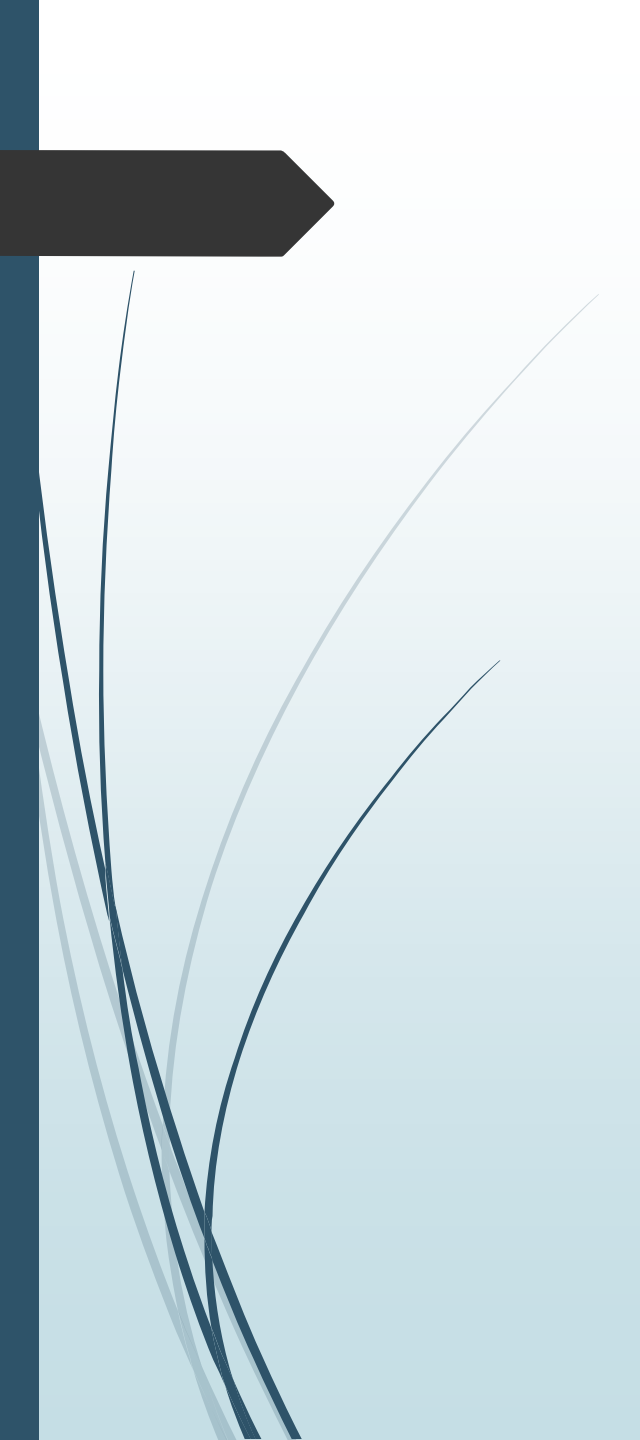
ويسلط الضوء على ضمان الحصانة لأعضاء البرلمان منذ دستور عام ١٩٢٨

تقترح الدراسة توسيع نطاق الحصانة البرلمانية، بما في ذلك الجوانب الشخصية والمكانية والمواضيعية

والإجرائية والزمنية، لحماية الأعضاء من الإجراءات العقابية دون إذن المجلس.

تتناول المناقشة أيضًا الامتداد الطبيعي للحصانة لتشمل جميع الجرائم التي يرتكبها العضو، سواء كانت

تتعلق بالعمل البرلماني أم لا.



رابط الرسالة الأولى

chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcgglefindmkaj/http://meu.edu.jo/libraryTheses/5879d66d48bac_1.pdf

رابط الرسالة الثانية

chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcgglefindmkaj/http://meu.edu.jo/libraryTheses/5879d5976ad6a_1.pdf